قوات دولية :
فشلت في المهمة

بعد قرار تخفيض بعض القوات الدولية :

من يسد الفراغ في الجنوب
الجنرال كوك: مهمتنا لم تحقق

بين ٣٠ كانون الثاني و١٥ شباط ١٩٧٩ ، يغادر لبنان الى فرنسا حوالي الالف جندي ، تاركين وراءهم ٥٠٠ جندي فقط ، وذلك كاجراء اتخذته الحكومة الفرنسية لعدم قدرة القوات الدولية العاملة في الجنوب تحقيق الهدفين من وجودها وهما : تنفيذ القرار (٤٢٥) وضمان امن وسلامة الاراضي اللبنانية والسلطة الشرعية عليها . وهذا ما اكده الجنرال كوك قائد القوة الفرنسية العاملة ضمن القوات الدولية في الجنوب . ومن المفيد ذكره ان القوات الايرانية ستغادر لبنان هي الاخرى عائدة الى بلادها ، بسبب الوضع المتدهور في ايران . في هذا الوقت يتحرك فؤاد بطرس وزير خارجية لبنان لسد الثغرات التي ستنجم عن مغادرة الفرنسيين والايرانيين ، من خلال مشاركة وحدات فنزويلا والبرازيل .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد ، هو لماذا الاجراء . وما هي علاقته بالتحرك الدولي الذي تشهده الساحة اللبنانية في هذا الوقت ؟

خلال زيارة سركيس لفرنسا ، واثناء لقائه بفاليري جيسكار ديستان ، اكد الرئيس الفرنسي للرئيس اللبناني ، ان بامكانه انجاز مهامه في لبنان وتثبيت اوضاعه من خلال البدء بتنفيذ القضايا الممكن تحقيقها وترك القضايا الكبرى والتي تثير المشاكل للدول الكبرى . وكان يعني بشكل واضح مسالة الجنوب اللبناني .. خاصة من ناحية ارتباطها بمسالة تسوية القضيةالفلسطينية بشكلها النهائي . ونظرا للتواجد الفدائي المكثف في تلك المنطقة .

فالسلطة اللبنانية ، انطلاقا من هذا المبدأ راحت تسعى لتنفيذ بعض الاجراءات الهادفة للخروج بالازمة اللبنانية من الدوامة التي تدور فيها . دون الالتفات لقضية الجنوب الذي يشهد ومنذ فترة حركة صهيونية ـ فاشية تستهدف تثبيت اقدامهم في تلك المنطقة ضاربة عرض الحائط كل القرارات الدولية ، وكل المواثيق .. ومتجاهلين وجود القوات الدولية ، التي لم تنجز مهمتها الموكلة اليها .

اذن عبر هذه المعادلات الموجودة والواضحة اتخذت فرنسا قرارها القاضي بتخفيف عدد قواتها في الجنوب وعقبتها القوات الايرانية التي اعلنت رغبتها بسحب قواتها نهائيا من لبنان . وذلك نتيجة فشل هذه القوات في تحقيق الهدفين من وجودها وهما كما قال الجنرال كوك تنفيذ القرار (٤٢٥) والقاضي باستكمال عملية انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان بشكل نهائي.

عملية جريئة لدحر ابطال القوات المشتركة في الجنوب

بناء على الاستطلاع الدقيق وبناء على الاوامر الصادرة تحركت مجموعة الرفيق الشهيد غسان كنفاني نحو هدفها المحدد لها والذي هو موقع انعزالي قرب المشروع بجانب بلدة الطيبة . وفي تمام الساعة الرابعة صباحا من يوم ١٩-١٢-٧٨ وصلت المجموعة الى هدفها وقامت بقصف الموقع بقذائف الار.بي.جي. والصواريخ المعدلة ونيران الرشاشات الخفيفة مما ادى الى اشتعال النيران في الموقع وقتلوجرح كل العناصر العدوة المتواجدة فيه .

هذا وقامت مواقع التحالف الصهيوني ـ الفاشي في كل من قصر الطيبة ـ تلة رب ثلاثين بقصف المجموعة بقذائف هاونمن عيار ١٢٠ ملم بهدف محاصرتهم ، الا ان عناصر المجموعة اشتبكت معهم حوالي ساعة وربع واستطاعت العودة الى قاعدتها بسلام بعد ان كبدت العدو الانعزالي :

١ ـ تدمير موقع المشروع تدميرا كاملا .
٢ ـ قتل وجرح كل عناصر الموقع.
٣ ـ قتل وجرح عدد من عناصر العدو في موقع قصر الطيبة .
٤ ـ اشتعال النار في محول الكهرباء .

هذا وعاهد مقاتلو الجبهة جماهيرهم من خلال البيانالعسكري عن العملية ، بان بنادقهم ستبقى مرفوعة حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني وتراب الجنوباللبناني.

وضمان امن وسلامة الاراضي اللبنانية والسلطة الشرعية عليها .

فالقوات الدولية التي قدمت الى لبنان «للمهجر» على انسحاب القوات الاسرائيلية . وتأمين عودة السلطة الشرعية الى الجنوب ، لم تستطع خلال فترة وجودها تحقيق الهدفين .. وبالتالي كانت اعجز من ان تضع حدا لممارسات التحالف الصهيوني ـ الفاشي ، الذي اخذ في الفترة الاخيرة شكلا من تكريس الوجود عبر اقامة منشآت عسكرية ومدنية ، ميناء اسكندرونة ومطار الخيام ، اضافة لعشرات الكيلومترات من الطرق المنصلة باراضي فلسطين المحتلة . وذلك بهدف تسهيل عملية العبور والتنقل والحركة من والى قرى « الحرام الامني » .

الموقف الفرنسي والطريق المسدود

فالموقف الفرنسي الذي كان متحمسا لتواجد القوات الدولية في الجنوب تحول خلال الايام القليلة الماضية لمواقف اقل من اعتيادية وذلك « لان الوضع في الجنوب لا يزال في طريق مسدود» على حد تعبير وزير الخارجية الفرنسي جان فرنسوا بونسيه .

ففي اذار ١٩٧٨ ، وحين وصلت القوات الدولية الى لبنان ، كان يعتقد اصحاب القرار (٤٢٥) ان اسرائيل سوف تنسحب من الاراضي الجنوبية المحتلة وان السلطة سوف تزحف نحو الجنوب ، الا ان المرحلة الاولى من تواجد القوات الدولية في الجنوب لم تشجع هذه القوات بشكل عام والقوات الفرنسية على وجه الخصوص للتجديد لتواجدها في الجنوب . ولقد اعتبرت المصادر الفرنسية ان التجديد للقوات الدولية في ايلول ١٩٧٨ بمثابة انذار للحكومة اللبنانية لتشديد تحركها بهدفالسيطرة على وضع الجنوب . الا انه رغم مرور هذا الوقت اي منذ ايلول حتى كانون الاول ... ومع قرب انتهاء فترة الانتداب الشافية للقوات الدولية، يصبح من واجب هذه القوات النظر لطبيعة وجودها ، والمدى الذي وصلت اليه المهمة الموكلة اليها .

من هنا ، فان القوات الفرنسية قد شعرت انها لم تحقق الهدف الذي اتت من اجله الى الجنوب. فكان قرارها بالانسحاب ، والابقاء على قوات رمزية ضمن القوات الدولية ، خاصة وانالتحالف الفاشي ـ الصهيوني تمادى في تنفيذ خطواته الاستيطانية في الجنوب دون النظر للقوات الدولية ووجودها في المنطقة .

اذن فالموقف الفرنسي ، اخذ في عين الاعتبار مجمل المواقف في الجنوب ، وبشكل خاص موقف التحالف الفاشي ـ الصهيوني الذييحاول الاستفادة في هذه الفترة التي تعتبر مرحلة بداية التجديد للقوات الدولية والتي تصادف في السابع عشر من كانون الثاني المقبل . وبذلك يكون تحرك التحالف الفاشي ـ الصهيوني مرتبطا بموعد التحديد للقوات الدولية .

موقف الحركه الوطنية

وفي مواجهة التحرك الفاشي ـ الصهيوني بشان الوضع في الجنوب ، ناقشت اللجنة التنفيذية للمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية في اجتماعها اليومي مساء ١٨-١٢-١٩٧٨ الخلفيات والابعاد الخارجية المحتملة للانسحاب الدولي الجزئي من الجنوب . وتساءل بعض الاعضاء ، عما اذا كان هناك قرار امبركي ودولي يعبر عنه تخفيض عدد القوات الفرنسية في الجنوب، بسعى للاستفادة من ضعف موقف الدولة اللبنانية من اجل اعادة المواجهة بين الاطراف المعنية بازمة الشرق الاوسط والمعنية بشكل مباشر وغير مباشر في الجنوب ، بهدف اضعاف من يقف منها في وجه اتفاقات كامب ديفيد .

واعتبرت اللجنة التنفيذية ان يكون هذا التوجه، اذا صح توقعه ، تحريكا للوضع في المنطقة بسبب الجمود الذي اصاب المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية . واضافت المصادر ، ان القرار الدولي باعادة نوع من المواجهة المباشرة بين الاطراف لا يتم الا باعطاء حرية اوسع للتحرك الاسرائيلي ، فتكون انسحابات قوات الطوارىء ذات مغزى في هذا الصدد .

الموقف الوطني المطلوب ؟

في مواجهة التحرك الصهيوني ـ الفاشي في الجنوب اللبناني المحتل ... وفي مواجهة التحرك الدولي الخاص في الجنوب ، لا بد من موقف وطني واضح يستهدف السعي لتحرير الجنوب من الاحتلال . وهذا العمل يستدعي حشد الطاقات الوطنية اللبنانية والفلسطينية ، وتعبئة طاقات ابناء شعبنا في الجنوب ، وخوض حرب طويلة الامد ضد التحالف الصهيوني ـ الفاشي ، الذي يتخذ من تواجد القوات الدولية ستارا لطمس معالم تحركه الهادفة لخلق حزامه الامني الذي طالما تحدثت عنه الاوساط الاسرائيلية والذييمتد من الناقورة غربا حتى العرقوب في القطاع الشرقي .

ان مواجهة التحالف الصهيوني ـ الفاشيوحدها القادرة على وقف عمليات تكريس الوجود الصهيوني في الجنوب ، وبالتالي تحريره من التحالف المعادي لجماهير الجنوب وكافة القوى العربية الوطنية والتقدمية ، خاصة في وقت ستسعى فيه قوات التحالف المعادي للاستفادة من انسحاب بعض القوات الدولية لتوسيع رقعة نفوذه في المنطقة التي تقع تحت سلطة قوات الامم المتحدة .

■

رفع رسوم التخزين حجج التجار « القانونية »

اقدمت ادارة مرفأ طرابلس على فرض زيادات على رسوم خزن البضائع في مستودعاتها بلغت نحو ٦٠٠ بالمئة وقد وردت الفروقات بين التعرفة السابقة والجديدة كما يلي :

التعرفة الجديدة : من ٩ الى ١٥ يوما : يستوفي ٤٠ قرشا على الطن الواحد يوميا. ومن ١٦ الى ٣٠ يوما ٦٠ قرشا عن الطن الواحد يوميا . ومن ٣٠ يوما فما فوق ١٠٠ قرش للطن الواحد يوميا .

التعرفة السابقة : ٤٠ قرشا عن الطن الواحد اسبوعيا من شهر ، و٦٠ قرشا اسبوعيا عن الطن الواحد في الفترة التي تزيد عن الشهر .

وهكذا يتضح ان رسم الخزن عن الطن الواحد ارتفع من ٤٠ قرشا اسبوعيا الى ٤٠ قرشا يوميا اي الى ٢٨٠ قرشا اسبوعيا ، وان نسبة الزيادة بالتالي تصبح ٦٠٠ بالمئة .

وسرعان ما عمد التجار الى استغلالهذه الزيادة وبدأوا بتهيئة الاجواء لزيادة جديدة في اسعار السلع المستوردة .

فقد صرح نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت غبريال بدارو ان «هذه الزيادة ستنعكس على اسعار السلع الاستهلاكية » .

عمال الخشب المضغوط يهددون بالاضراب

□ عقد ممثلو نقابات عمال الخشب المضغوط والحديد والمناشر اجتماعا في دائرة الشؤون الاجتماعية مع ارباب العمل، لبحث المطالب التي رفعوها وموقف الادارات المعنية منها .

وكان العمال قد هددوا باللجوء الى الاضراب اذا لم تنفذ مطالبهم المتلخصة بما يلي :

١ ـ تأمين سيارات لنقل العمال الى المعامل او رفع اجرة النقل الى ٨٠ ل.ل
٢ ـ تطبيق القانون لجهة تقارير حوادث العمل مع مفعول رجعي لسنتين على الاقل وكذلك الاجازات المرضية .
٣ ـ تعديل خدمة الليل بزيادة ٣٠ بالمئة.
٤ ـ اعتماد المكاسب المحققة في الشركات الممثلة وهي ١٢ يوما (عطل الاعياد) ، دفع الشهر الثالث عشر ، رفع الاجازة السنوية الى عشرين يوما ، وفتح مكاتب للنقابات ضمن الشركات .